أسماء الألوان / nation 27/28 novembre / الصفحة: 1 / 26/11/09 / 13:29

في مداخلة الأخ رئيس الفريق الحركي بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2010

سياسة الدعم وإعادة الرسملة إزاء عدد من المؤسسات ينبغي أن يوازيه الحزم والصرامة للحفاظ على المال العام

البرلمان . عبد المجيد الحمداوي

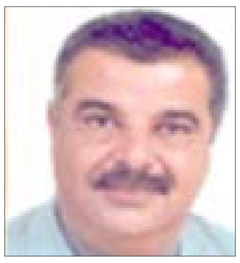

قال الأخ عبد الحميد السعداوي رئيس الفريق الحركي بمجلس المستشارين، أن مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2010 ، يأتي في ظروف، يجد الفريق نفسه داخل الأغلبية البرلمانية و ينتمي إلى الائتلاف الحكومي، بعد أن كان خارجه لمدة سنتين.واوضح الأخ السعداوي الذي كان يتحدث في مداخلة باسم الفريق الحركي بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2010 بلجنة المالية بمجلس المستشارين، أن ما وقع في محطة 29 يوليوز 2009 ليس دخولا للحركة إلى الحكومة بقدر ماهو عودة إلى صفوف أغلبية، مؤكدا في السياق ذاته، أن نبل الرسالة الحركية وجوهرها الوطني الصادق يجعل الفريق الحركي يقول الحق من أي موقع، وينتقد السلبي وينتصر للإيجابي وفي مايلي نص المداخلة:

بشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر، لأبدي وجهة نظرنا في المحددات السياسية والاقتصادية والإجتماعية المؤطرة لمشروع قانون المالية للسنة المقبلة. ولأعرض قراءتنا للسياق العام الذي تبلور فيه المشروع، وكذا لاسئلة المرحلة المطروحة، على مضامينه وارقامه وتوقعاته، هذا طبعا في إطار مقاربة حركية تتسم بالواقعية التي تقيس الطموح على الواقع، وتربط سقف الطموحات بحجم الإكراهات ومحدودية الإمكانيات، مقاربة قائمة على قناعة لا تكتفي بتشخيص الواقع بل تسعى الى صياغة البدائل وإنتاج الإقتراحات، كما تكشف الإختلالات ولا تبخس المنجزات. إنها مقاربة لا تربط الموقف والرأي بالموقع، تؤمن بخدمة الوطن ولا تشترط طبيعة التموقع لفعل ذلك.

على هذا الأساس نناقشكم اليوم السيد الوزير المحترم، من داخل الأغلبية البرلمانية وفي الإئتلاف الحكومي، بعد أن كنا خارجه لمدة سنتين.

العودة إلى صفوف الأغلبية

إن ما وقع في محطة 29 يوليوز 2009 ليس دخولا للحركة الى الحكومة بقدر ماهو عودة إلى صفوف أغلبية تقاسمنا مسارها منذ محطة التناوب التوافقي، وساهمنا في بلورة أوراشها وصياغة برامجها وتفعيل سياساتها القطاعية على مدى ولايتين تشريعيتين.ووعيا بهذا المنطلق، كانت معارضتنا نوعية في خطابها ومنظورها، ولم تكن تستهدف روح البرامج ولا مضامينها، التي ليست غريبة عنا لا في بنائها ولا في أهدافها، بل نعارض وثيرة ومظاهر إنجازها وتفعيلها، ونسائل التوجهات القطاعية المغيبة في التصريح الحكومي، الى جانب تقييم حجم الانعكاس السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للقرارات الحكومية المتخذة والمواكبة لتنزيل البرامج على ارض الواقع

نبل الرسالة الحركية

إن نبل الرسالة الحركية وجوهرها الوطني الصادق يجعلنا نقول الحق من أي موقع، ننتقد السلبي وننتصر للإيجابي. فكما مارسنا المعارضة النقدية البناءة فنحن اليوم نمارس المساندة التوجيهية والبناءة وفقا للطبيعة النوعية والأفقية لمشاركتنا الحكومية المتميزة بعمقها السياسي وطابعها ما فوق القطاعي. واضعين دائما نصب أعيننا المصلحة العليا للوطن فوق كل إعتبار. ومستنيرين في مسارنا بالتوجيهات الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

الانتقال من المنطق المحاسبتي

كما تعلمون، يعتبر القانون المالي محكا حقيقا للسياسات العمومية وللإستراتجيات الحكومية المسطرة في تصريحها الحكومي .لهذا يحظى هذا المشروع باهتمام كبير لأنه يمس الحياة اليومية لجميع شرائح المجتمع ويؤطر الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ويترجم مدى نجاعة الاختيارات السياسية والتنموية المسطرة لمجتمع يعيش الإنتقال في مختلف المستويات:الجبلية والديغرافية ،الديمقراطية والحقوقية، السوسيو إقتصادية وكذا الهوياتية والثقافية، وهي وضعية تتطلب بإلحاح انتقالا في السياسة المالية من المنطق المحاسبتي فقط الى معانقة الأفق السياسي والاقتصادي والتنموي في هندسة الميزانية وبناء توجهاتها وارقامها بشكل أوسع وأعمق. وهذا المطلب يعيد الى الواجهة من جديد ضرورة فتح ورش إعادة النظر في فلسفة ومقتضيات القانون التنظيمي للمالية. علما أن هامش الاختيار في هذا الباب أضحى محدودا حيث تحول الاختيار إلى خيار ونتمنى أن يتحول الى إلتزام

الظرفية العالمية المتأزمة

يأتي هذا المشروع في ظرفية عالمية متأزمة، وفي مناخ إقتصادي غير سليم، مطبوع بالإنعكاسات السلبية للأزمة العالمية المتواصلة على الإقتصاد الوطني، هذه الأزمة التي انطلقت من المجال المالي والمصرفي لتنتقل بعد ذلك الى أزمة إقتصادية عطلت شرايين عدة مجالات حيوية في النشاط الإقتصادي. وبشكل تفاعلي أخذت الأزمة طابعا إجتماعيا أمام إستمرار العجز المالي والإقتصادي، علما أن هذه الأزمة بمظاهرها البنيوية والقطاعية والإجتماعية مرشحة للتفاقم والتوسع إذا تواصل إنسداد الأفاق لحل الأزمة في مصادرها الرئيسية.

وأخذا بعين الاعتبار لخطورة هذه الأزمة التي قلصت دينامية القطاعات الرئيسية وزعزعت المداخيل الرئيسية للميزانيات، فإن أي تماطل في مواجهتها يفتح الباب لتوسيع خريطة الفقر أفقيا وعموديا وإمتداد جغرافية البطالة وتقليص فرص التنمية الضرورية والمنشودة.

في هذا الإطار، فإن مواجهة الأزمة بسلاح الواقعية وإجتناب لهجة التبرير واستسهال انعكاساتها الواقعة والمرتقبة على إقتصادنا الوطني يعتبر مسلكا حكيما وحافزا لتعبئة كافة الفاعلين والقوى الحية للبلاد في منظومة عمل مشترك لتجاوز الأزمة وتحضير بلادنا لما بعدها، وضمان الإنخراط الجماعي لتأمين هذا العبور في ظل قيم التضامن الوطني الراسخ.

بلورة التوجهات الجديدة

على هذا الأساس، وهذا التوجه سنستفسركم السيد الوزير المحترم عن المنظور الإستراتيجي الذي يحكم مقاربة الحكومة لأسس هذه الأزمة، ومدى نجاعة التدابير والإجراءات المتخذة لوضع حد لتداعياتها، ووقف زحف إنعكاساتها على إقتصادنا الوطني الموصوف بالإنتقالية من واقع الهشاشة الى طموح الإنتعاش والنمو. إستفسار يعززه التأخر في تقدير حجم الأزمة، وإستسلام المقاربة لمنطق رد الفعل، وطغيان الظرفي على الإستراتيجي في فلسفة القرارات المتخذة، وإعتماد المواجهة القطاعية للأزمة على حساب المقاربة الشمولية المندمجة .وتلكم منهجية نخشى أن لا تعمل إلا على تأجيل مظاهر الأزمة، وإخفاء تجاعيدها، دون أن تطال عمق الأزمة وإستئصال بذورها وأسبابها بسياسة إقتصادية متناغمة مبنية على إصلاحات هيكلية وبنيوية ووظيفية تضفي المناعة على القطاعات الرئيسية المتضررة، وتستمد قابلية التنفيذ والنجاح من قيم التضامن الوطني، وعلى أساس إختيارات تنموية وسوسيو إقتصادية مؤثرة تستهدف التوازن الجهوي والمجالي والقطاعي والإجتماعي ، إختيارات قادرة على تعزيز ثقة المواطن في جدوى السياسات العمومية، وجعله يؤمن ويقتنع أن ثمار التنمية وإن لم تصله اليوم فهي حتما في الطريق إليه ، ويبقى المدخل الأساسي لتجسير هذه الثقة المتبادلة هو فتح حوار وطني موسع قائم على ديمقراطية تشاركية تنضج القرارات الإستراتيجية والإختيارات الكبرى بآلية الحوار العمومي الجاد والصريح .

على المستوى السياسي يأتي المشروع الحالي ليؤرخ لمنتصف الولاية التشريعية، وبعد سنة انتخابية بامتياز بدأت جماعية وانتهت تشريعية، وتجددت خلالها مختلف الجماعات المحلية والغرف المهنية وتمثيلية المأجورين، وتوجت بخريطة سياسية جديدة مغايرة لخريطة 2007، وتجددت في ضوئها تركيبة الحكومة، استحقاقات وخريطة بسقف العتبة المعتمدة وقواعد قانونية جديدة أدخلت مقاربة النوع في تدبير الشأن المحلي وأعادت آلية التخطيط إلى الحكامة المحلية كما أنها زادت جرعة جديدة على خيار القطبية السياسية بعد مفعول قانون الأحزاب ورفع عتبة التمثيل والتمويل.

وانطلاقا من هذا السياق التمثيلي والواقع الانتخابي الجديد وما يواكبه من إصلاحات مؤسساتية متواصلة في مختلف المجالات، فإن مطلب تقدم الحكومة بتصريح حكومي أمام البرلمان يقيم حصيلة الفترة السابقة ويدمج المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طالت البرنامج الحكومي ومحيطه العام، يعتبر آلية هامة للغاية لأنها تفتح الباب لبلورة توجهات جديدة تراجع الإختلالات المسجلة وتحدد أولويات المرحلة ورهاناتها المطروحة، وتزداد أهمية هذه القفزة النوعية في مسار وأداء العمل الحكومي وإعادة ترتيب أولوياته، من خلال حجم الأوراش الكبرى المفتوحة ببلادنا، والجيل الجديد من الإصلاحات القطاعية التي تبلورت خارج سقف التصريح الحكومي، وبعد إعتماده قبل سنتين.يتضاف الى ذلك التقييم السلبي، الصادر عن معظم التقارير الدولية والأسئلة الكبرى المطروحة على بلادنا في مختلف المسارات والمجالات، إلى جانب الوضعية الاجتماعية المشوبة بالاحتقان وارتباك الحوار الاجتماعي المطبوع بالفئوية والعاجز الى حد الآن عن التحول إلى حوار مجتمعي يساهم فيه الجميع ويستفيد الكل من نعمه وثماره.

مقاربة نوعية وثقافة دبلوماسية جديدة

مشروع القانون الحالي أيضا يأتي في ضوء ثلاثة خطب ملكية سامية: (خطاب العرش وخطاب ذكرى 20 غشت وخطاب ذكرى المسيرة الخضراء)، خطابات حكيمة وإستراتيجية حملت توجهات تنموية هامة وإصلاحات مؤسساتية عميقة أطرت لخيار الجهوية الموسعة وإخراج المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى حيز الوجود، ودعت لبلورة ثلاثة مواثيق في غاية الأهمية تتعلق: بالميثاق الاجتماعي وميثاق وطني شامل للبيئة وميثاق للاتركيز. إلى جانب وضع خريطة طريق واضحة المعالم لإصلاح القضاء وبناء سياسة تنموية للمناطق القروية والجبلية قائمة على الإنصاف والتوازن. كما جاءت التوجيهات الملكية السامية لتؤسس لمقاربة نوعية وثقافة دبلوماسية جديدة في مجال تحصين واستكمال وحدتنا الترابية، وإنهاء النزاع المفتعل حول مغربية أقاليمنا الجنوبية، الراسخة بروابط البيعة المقدس بين العرش والشعب وبالإجماع الوطني المنقطع النظير ووضع حد لاستغلال الحريات والرصيد الحقوقي المميز لبلادنا من طرف أعداء وحدتنا الترابية ومسخريهم قصد الاساءة إلى حقوق الوطن وخيانته، وهي وضعية تجعلنا اليوم في أمس الحاجة إلى بلورة ميثاق وطني للحقوق والواجبات، ميثاق يجعل الحرية مقرونة بالمسؤولية والحق مربوطا بالواجب، ويؤسس لآليات قانونية واضحة ناجعة عن حوار جدي وموسع يحسم في الالتباس الذي يلف الحرية وحقوق الانسان على حساب حقوق المجتمع والوطن. وبناء على ما سبق فإن التطلع نحو مدى تفاعل السياسة المالية والعامة للحكومة مع هذه الاختيارات الاستراتيجية والملفات الكبرى يصبح محط انتظار ملح، وهو ما يجعلنا نتطلع أن تكون محطات هذه المناقشة وما يليها من مناسبات ومبادرات فضاءا لننتج جميعا الحلول المناسبة ونبدع وصفات العلاج المنشود

رصد العناصر المميزة

ونحن نرصد العناصر المميزة لسياق هذا المشروع، لا بد أن نثير الانتباه إلى كون هذه البرمجة المالية، إسوة بالسنوات السابقة، تتم في غياب سياسة للتخطيط وتوقف العمل بالمخططات التنموية المؤطرة لأرقام وتوجهات القانون المالي، خاصة بعد اختفاء حقيبة التخطيط في الهيكلة الحكومية وانحباس دور المندوبية السامية للتخطيط في إصدار تقارير ودراسات إحصائية غير متناغمة عادة مع أرقام وإحصائيات الحكومة، واستبدال آلية التخطيط بالرؤيا القطاعية المفتقرة إلى خيط ناظم ينسقها.على غرار اختفاء وزارة للتنمية القروية تضع سياسة قروية مندمجة تجمع وتنسق المجهود القطاعي المبذول في هذا المجال. ونسجل هنا مفارقة مثيرة وهي أن هاجس التخطيط يختفي في السياسة الحكومية في الوقت الذي تعمق هذا الخيار في عمل الجماعات المحلية عبر تنصيص الميثاق الجماعي الجديد على إلزامية بناء تدبير الشأن المحلي على مخططات ثلاثية قابلة للتقويم ! وتبقى المراهنة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الإسهام في سد هذه الفراغات ولعب دور أساسي في هذا المجال.ومن زاوية أخرى، ولأننا لا نركز فقط على النصف الفارغ من الكأس فكما لهذا المشروع نواقص فهناك عدة ايجابيات ومواطن قوة في مضامين هذا المشروع، وسنفصل النقاش فيهما في المحطات المقبلة من دراسة هذا المشروع، داخل اللجن أو على مستوى الجلسات العامة. لهذا سأكتفي بالوقوف عند بعض المحاور الأساسية التي تراعي أولويات مجلسنا الموقر ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والجهوية.

تأثر الاقتصاد الوطني

فبخصوص الوجهة الإقتصادية والمالية للمشروع، فلا شك أن بلادنا راكمت في السنوات الأخيرة مجهودات جبارة لتصحيح مجموعة من الإختلالات البنيوية على المستويين الإقتصادي والمالي.وإذا كنا في الفريق الحركي نتفق مع السيد وزير المالية في كون بلادنا، رغم الظروف الصعبة، قد تمكنت من تكريس إستقرار المكونات الأساسية لإطارها الماكرو إقتصادي، ومن التحكم النسبي في نسبة التضخم وعجز الميزانية، لكن في المقابل، ونظرا لدقة المرحلة التي تفرض الواقعية والموضوعية في التحليل، نقول أن تقهقهر القدرة الشرائية للمواطنين بمختلف مستوياتهم الإجتماعية يؤكد بالملموس تأثر الاقتصاد الوطني، المستمر، بالأزمة الإقتصادية العالمية، رغم القواعد الإحترازية المطبقة من طرف الحكومة، ورغم محدودية إرتباط القطاع المالي المغربي بالأسواق المالية العالمية .من هنا نعتقد أنه كان على الحكومة أن تضمن هذا المشروع إجراءات عملية تمكن من تسريع الإصلاحات الهيكلية، وتمنع إنتقال الأزمة الى قطاعات أخرى، فتراجع الطلب الخارجي، بسبب الأزمة، يفرض تدابير كفيلة بتقوية الطلب الداخلي الذي يبقى في نظرنا الرهان الذي على الحكومة أن ترفعه لمواجهة هذه الأزمة الإقتصادية الشرسة، علما أن وتيرة نمو الطلب الداخلي، حسب المندوبية السامية للتخطيط، عرف إنخفاضا خلال السنة الجارية، وتتوقع المندوبية، عكس ما جاء به المشروع، أن تتراجع وثيرة نمو الإستثمار الخاص بفضل تراجع وثيرة تطور الواردات من مواد التجهيزات التي لم ترتفع إلا ب 1،4٪ عند نهاية فبراير الماضي مقابل 2،21٪ في الفترة نفسها من السنة الماضية، ونفس المنحى سجلته القروض العقارية التي تراجع نموها من 4،43٪ إلى 2،25٪، وقروض الإستهلاك من 7،41٪ إلى 26٪ ، ومن غير المستبعد أن تواصل هذه المؤشرات منحاها التنازلي، وطبعا يبقى إنخفاض عائدات المغاربة المقيمين بالخارج إحدى العناصر المؤثرة مباشرة على طلبنا الداخلي.

ركائز قانون المالية

لقد استند مشروع القانون المالي للسنة المالية 2010 على ثلاثة ركائز همت :

–الاستمرار في دعم دينامية النمو
–والرفع من وتيرة الإصلاحات
– تقوية التضامن والتماسك الإجتماعي.

وبقدر ما نثمن هذه الركائز، ونؤكد دعمنا المطلق لتحقيقها على ارض الواقع، بقدر ما نتساءل عن مدى توفر شروط تحقيق فرضيات هذا المشروع (معدل النمو 3٪ ،5 ومعدل التضخم ب 2٪ والعجز المالي بنسبة 4٪)، علما أن المداخيل الجبائية ومداخيل الرسوم الجمركية ستعرف انخفاضا ملحوظا، أما تراجع عائدات القطاع الفلاحي فتعيدنا إلى التساؤل الذي ما فتئنا نطرحه حول الإرتباط الهيكلي للنمو الإقتصادي الوطني بالقطاع الفلاحي الذي تظل حركيته الإنتاجية رهينة بالتقلبات المناخية، وكذلك لا بد من المضي نحو أجرأة الإصلاحات الهيكلية الأساسية، وتسريع وتيرة إنجاز السياسات القطاعية وتعزيز تنافسية وجاذبية القطاعات غير الفلاحية.

أما العجز الإجمالي للخزينة المقدر بحوالي 4٪ من الناتج الداخلي الخام، فلا بد من إتخاذ إجراءات هيكلية للتحكم فيه، من قبيل الإسراع بمراجعة وتحيين التشريعات الضريبية للحد من هذه الإختلالات التي تعاني منها المالية العمومية، بدل الإصلاحات الجزئية التي يتم تمريرها من خلال قوانين المالية . فالمرحلة تفرض، في رأينا، إصلاحا ضريبيا مستعجلا (سبق للحكومة أن وعدت في تصريحها بتقديمه أمام البرلمان) يساهم بشكل ملموس في تحقيق العدالة الضريبية والمساواة أمام العبئ الضريبي الوطني ليشمل كافة الأنشطة والقطاعات والفئات الإجتماعية، أيضا لا بد من ترشيد الإنفاق العمومي وضبطه، وإعتماده كإمكانية جديدة لمواجهة متطلبات المشاريع التنموية العمومية والخاصة. وتبقى الإجراءات والتدابير التي نص عليها المشروع، من قبيل تكثيف الاستثمار العمومي ودعم القدرة الشرائية للمواطنين، ودعم القطاعات المصدرة المتضررة من الأزمة الإقتصادية العالمية، من الأهمية بمكان، وستمكن إذا توفرت لها شروط التطبيق، من تسريع الإقلاع الإقتصادي الذي ننشده جميعا، لكن كيف السبيل الى ذلك ونحن نعلم علم اليقين أن توطين وتوزيع هذه المشاريع الإصلاحية الكبرى لازال يحكمه منظور اللامساواة واللاتوازن؟ كيف السبيل الى ذلك وهناك مغربان، مغرب المشاريع الكبرى الضخمة، ومغرب نائي لازالت به الدواب وسيلة النقل الوحيدة للحصول على أبسط وسائل الحياة.

ورغم ذلك فإننا نسجل على الحكومة إلتزامها بتوزيع مجالي أكثر توازنا للإستثمار العمومي من أجل تعزيز جاذبية وتنافسية الإقتصاد الوطني .

وإرتباطا بالإستثمارات العمومية، فقد خصصت الحكومة لذلك مبلغ 163 مليار درهم ثلثي هذا المبلغ، أي حوالي109 مليار درهم، موجه لمؤسسات عمومية يصل عددها حسب تقرير المؤسسات والمنشآت العامة الى 716 هيأة، وهي مؤسسات مسؤولة على سيولة مالية عمومية ضخمة لا يتعدى تمويلها الذاتي 20٪ ولا تخضع لرقابة مؤسستنا التشريعية، وهذا أمر نبهنا إليه الحكومة في أكثر من مناسبة، ونعتقد أن تزايد الإعتمادات الرامية الى تقليص عجز هذه المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها، لن يؤدي بالضرورة الى تصحيح أوضاعها، لأن التصحيح في نظرنا يجب أن يمر عبر القضاء على أسباب ما وصلت إليه نتيجة سوء التدبير والفساد الذي ثبت في كثير منها.

إن منطق الإنقاذ والتأهيل، وسياسة الدعم وإعادة الرسملة إزاء عدد من هذه المؤسسات ينبغي أن يوازيه الحزم والصرامة للحفاظ على المال العام. وتوجيه هذه المؤسسات، التي يجب أن تخضع لرقابة البرلمان، كي تقوم بالدور التنموي المنوط بها، وكي يستفيد من مردوديتها كل المغاربة الذين أدوا ثمن إصلاح العديد منها.

خلق فرص الشغل المنتجة

إن تقوية الإقتصاد الوطني وخلق فرص الشغل المنتجة يجب، في نظرنا، أن يمر عبر رفع كل الحواجز التي تعرقل الإستثمار والمقاولة في أن واحد، فتأهيل الإقتصاد الوطني لابد أن يرتكز بالأساس على تأهيل المقاولة الصغيرة والمتوسطة التي تمثل الآن حوالي 95٪ من نسيج إقتصادنا الوطني، ونأمل أن تعمل الحكومة على تحيين وتفعيل مقتضيات الميثاق الخاص بهذا النوع من المقاولات، وأن توجه الإستثمار على الخصوص الى قطاعات ومجالات تتناسب مع حاجيات وخصوصيات المناطق والجهات، خاصة بالعالم القروي.كذلك لا بد أن تعمل الحكومة في إتجاه تخليق المناخ العام للمقاولة والإستثمار، عبر تبسيط المساطر وإحاطة الصفقات العمومية المبرمة بالشفافية والمساواة، وعبر إشاعة ثقافة المنافسة الشريفة التي تضمن تكافؤ الفرص بين الفاعلين الإقتصاديين.كذلك لا بد من تبني سياسية واضحة تساهم في توفير وتجهيز أراضي المناطق الصناعية باسعار تحفيزية، فغلاء أراضي المناطق الصناعية تعد من أهم اسباب تردد المستثمرين عن إنجاز مشاريعهم ، ونعتقد أن إحداث وكالة عقارية لتجميع أراضي الدولة وتهيئتها وتوزيعها على المستثمرين باثمان رمزية، أمر ملح وضروري، إذا أردنا فعلا تقوية وتعزيز تنافسية إقتصادنا الوطني. أيضا يبقى النظام الجبائي ، الذي سبق أن أشرنا إليه، من العوائق الحقيقة التي تقف أمام المستثمر ببلادنا، ويدفع الى الغش والتملص الضريبي، كما هو الشأن للقطاع السياحي الذي يرزخ لوحده تحت وطأة وضغط حوالي 19 ضريبة وطنية ومحلية.وعلاقة بهذا المرتكز الأول لمشروع قانون المالية المتعلق بدعم دينامية النمو، أو ما أسميته بالوجهة الإقتصادية والمالية للمشروع، هناك عدد من الملاحظات لابد أن ندلي بها، نعتقد أن إكراهات المرحلة ومتطلبات التغيير تحتم تجاوزها وهي كالتالي:

ñ 1 صعوبة مناقشة فرضيات المشروع في غياب قانون التصفية للسنة المالية السابقة الذي يبقى الوسيلة القانونية الوحيدة التي حددها القانون التنظيمي للمالية لمراقبة عمليات التنفيذ، ولتعدد وإختلاف المؤشرات الإقتصادية والمالية بين الحكومة والمندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب.

ñ 2 سكوت المشروع عن تدابير عملية جبائية وميزانياتية لدعم الطبقة الوسطى التي تبقى رهان يجب على الحكومة أن تنتبه إليه لدعم وتقوية الطلب الداخلي، والتي أكد عليها صاحب الجلالة نصره الله في أكثر من مناسبة.

ñ 3 إغفال المشروع لاجراءات واضحة تمكن من تنظيم القطاع غير المهيكل ومحاربة إقتصاد الريع الذي يؤثر سلبا على الاستثمار والتنمية ببلادنا.

ñ 4 غياب مقاربة واضحة لتدبير إشكالية كتلة الأجور التي سترتفع نفقاتها بنسبة 3،5٪، علما أننا مع الزيادة في الأجور وخلق مناصب الشغل، لكن اين نحن من إصلاح حقيقي لمنظومة الأجور ببلادنا، وهي مفارقة آن الأوان أن تستخلص منها بكل جرأة وشجاعة فشل خطة المغادرة الطوعية التي أفرغت الإدارات والمؤسسات العمومية من أدمغة وأطر من الصعب إعادة إنتاجها على المدى القصير والمتوسط.

السيد الرئيس
السيد الوزير
السادة المستشارون المحترمون

أما بخصوص المحور المتعلق بالإصلاح المؤسساتي والإجتماعي

فقد رصدت الميزانية إعتمادات هامة لقطاعات معينة وذلك بغية الرفع من الخصاص التي تعاني منه، ونذكر على سبيل المثال قطاع الصحة، والتعليم والقطاعات الإجتماعية، والفلاحة والطاقة والماء والبيئة والسكن والشباب والرياضة

تغييرات وإصلاحات جدرية في العشرية الأخيرة

إننا في الفريق الحركي إذ نستحضر أن بلادنا عرفت تغييرات وإصلاحات جدرية في العشرية الأخيرة رغم الصعوبات المسجلة على مدى 2007 والتي إتسمت بإرتفاع أثمان الطاقة والمواد الأولية، وتلتها الأزمة الإقتصادية والمالية سنة 2008، وبالرغم من ذلك فإن المشروع الحالي، وكما أكد على ذلك السيد الوزير، جاء ليحرص على التوفيق بين النمو الإقتصادي ومقتضيات التطور الإجتماعي، من خلال الرفع من وثيرة الإصلاحات، وتسريع إنجاز السياسات القطاعية لتعزيز التنافسية، وكذا تقوية التضامن والتماسك الإجتماعي، بهدف تأمين توزيع أفضل لثمار النمو وتحسين مؤشرات التنمية البشرية خصوصا بالعالم القروي والمناطق الجبلية، والعمل على تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين عن طريق دعم أسعار المواد الأساسية وتقوية دينامية التشغيل.فقطاع التعليم سيعرف خلال الميزانية المقبلة إرتفاعا في قيمة الإستثمارات المخصصة له، وكذا إحداث 9600 منصب شغل لسد النقص الحاصل في هذا القطاع، خصوصا بعد عملية المغادرة الطوعية، ويمكن القول أن جل المدارس العمومية تعرف إكتضاضا مع غياب المعلمين بالوسط القروي، وأزيد من ثلثي المدارس تفتقر إلى التجهيزات الأساسية والمرافق الصحية وبقدر ما استحسنا برنامج تيسير للنهوض بالتعليم في صفوف الأسر ذات الدخل الضعيف بقدر ما نلح على ضرورة تبسيط شروط الإستفادة من هذه المنحة مع تعميمها جغرافيا بمقاييس ومعايير مضبوطة حتى نتفادى أن تتحول هذه المنحة إلى منطلق جديد لحركة إحتجاجية جديدة، كما هو واقع اليوم في بعض المناطق، مما سيجعل واقع هذه المبادرة ينعكس سلبا على الهدف الحقيقي المتوخى من هذا البرنامج.

أما قطاع الصحة: فقد خصص له 2000 منصب خلال الميزانية المقبلة التي نحن بصدد مناقشتها، وذلك لسد العجز الحاصل في الموارد البشرية، والذي يعاني منه القطاع. إلا أننا نؤكد على أن الوضع الصحي ببلدنا لا زال يحتاج للمزيد من الجهد، خاصة بالعالم القروي الذي تأزمت فيه الأوضاع الصحية بشكل كبير، وفي هذا الإطار نطالب بميثاق وطني لإصلاح قطاع الصحة على غرار قطاع التعليم.

أما بخصوص قطاع الإسكان، فقد أكد السيد الوزير على تفويت 3.850 هكتار من أراضي الدولة لإنجاز وحدات سكنية إقتصادية وإجتماعية ووحدات للطبقات الوسطى، سيرا على تمكين الطبقات ذات الدخل المتوسط والضعيف من إقتناء سكن لائق، والقضاء على دور الصفيح، غير أن المضاربات العقارية تنسف كل هذه الجهود التي تبدلها الدولة حيث أصبح السكن الإقتصادي والإجتماعي مهددا وبالتالي فإنه يجب إعادة النظر في آلياته وضوابطه بشكل عقلاني، ولنا في عدة مشاريع مثل تامسنا إسوة سيئة.

أما بخصوص العالم القروي والذي خصص له ما يقدر ب 20 مليار درهم في هذا المشروع فإنه لا زال يعيش تحت وطأة الفقر والتهميش على جميع المستويات الأمر الذي يدعو الحكومة الى ضرورة مراجعة سياستها تجاه المناطق القروية والجبلية والمناطق المهمشة، عبرى برنامج تنموي مندمج لا يختزل التنمية القروية فقط في التنمية الفلاحية مستحضرين مآل الإعتمادات التي رصدت لصندوق التنمية القروية والبرامج المنوطة به، أما بخصوص التنمية البشرية والتي صنف المغرب في سلمها في الرتبة 130 عوض المرتبة 126 حيث إرتفاع معدل البطالة وإرتفاع الأسعار وضعف القدرة الشرائية وإرتفاع مستوى الهشاشة الإجتماعية تجعلنا نعبر عن حاجة ملحة إلى تقويم فلسلفة تدبير المبادرةالوطنية للتنمية البشرية

تغيير طبيعة وتركيبة الحوار الاجتماعي

أما بخصوص الحوار الإجتماعي، فإننا في الفريق الحركي نطالب بتغيير طبيعة وتركيبة هذا الحوار الذي تعتمده الحكومة والمبني على الفئوية والذي يتم عادة تحت الضغط والطلب.أما بخصوص إصلاح المؤسسات وتعزيز دورها فإننا نسجل بكل إرتياح المبادرة الملكية السامية لوضع مخطط وطني لإصلاح القضاء الذي لا زالت تنتظره رهانات كبرى من أجل إستقلاليته وتعزيز دوره التنموي والنهوض بواجبه النبيل .

أما بخصوص خلق الصناديق والوكالات في مختلف القطاعات، فبالرغم من نجاعتها في بعض المجالات إلا أنها تعد نوعا من الهروب من مراقبة البرلمان الأمر الذي أضحى معه ضروريا من إصلاح القانون التنظيمي للمالية كما وعد بذلك التصريح الحكومي خاصة وأن المؤسسة التشريعية تفتقر الى إمكانيات فعلية لمراقبة المؤسسات العمومية والصناديق التي أصبحت مواردها تفوق ميزانية بعض الميزانيات القطاعية .

السيد الرئيس

إننا بإستعراض المؤشرات والتوقعات للمشروع والذي أعلن في ديباجته عن استناده إلى مقاربة تعددية لمجتمع بهوية ثقافية متنوعة، فإن مضامينه لا تعكس بعد هذا البعد الهوياتي التعددي، حيث جاء المشروع مثل سابقيه خاليا من أي أرقام مؤثرة في مجال السياسة الثقافية، خاصة في مجال إنصاف الأمازيغية كمكون من مكونات هويتنا الوطنية المتميزة بالوحدة في التنوع، هذا المكون الذي أسس خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله في أجدير 2001 لإدماجه الإيجابي في التعليم والإعلام وبرامج الثقافة ومختلف مناحي الحياة العامة متطلعين في هذا الإطار الى إنكباب الحكومة على بلورة سياسة أمازيغية عمومية تحقق هذا الإدماج المشروع والكفيل بإستثمار كافة طاقات المجتمع في ملحمة الجهاد التنموي الإقتصادي والإجتماعي.

السيد الرئيس

لقد شكلت اللامركزية الإدارية منذ عقود خيارا إستراتيجيا لبلادنا نظرا لما يتيحه هذا النظام من تقاسم للأدوار بين المركز والمجالس المحلية، ولذلك نجد أن بلادنا عاقدة العزم على المضي في تطويره وعصرنته عبر إصلاحات مستمرة همت عدة جوانب، ولا زلنا نطمح الى المزيد من الجهود حتى تتمتع بلادنا بنظام لامركزي قادر على تحقيق تنمية شاملة على الصعيد الجهوي والمحلي ينعكس إيجابا على الإقتصاد الوطني ككل.

إلا أن التحديات التي تواجه هذا المجال أكبر بكثير مما تم تحقيقه، الشئ الذي يستدعي تكاثف جهود الجميع من أجل إنجاح ودعم هذا المسلسل، لا من حيث الوسائل القانونية والمؤسساتية، ولا من حيث توسيع الصلاحيات وتخفيف الوصاية، إضافة الى تعزيز الوسائل المادية والبشرية التي لم تصل بعد الى مستوى التطلعات والرهانات، خصوصا وأن بلادنا حظيت في الآونة الأخيرة، من خلال الإتفاقية المبرمة مع الإتحاد الأوروبي، على وضع متقدم يفرض تأهيل الترسانة القانونية المنظمة للجماعات المحلية التي تعتبرها الدول الأوروبية النواة الصلبة لكل تنمية.

وبمناسبة مناقشتنا لقانون المالية الحالي لا بد من التذكير على أننا نوهنا في إبانه بالإصلاحات التي طرأت على كل من قانون الجبايات المحلية، والتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعاتها، والميثاق الجماعي بالرغم من كون الإصلاحات التي همت هذا الأخير كانت الى حد ما جزئية ولم ترق الى مستوى ما كان منتظرا منها، آملين أن يحال علينا هذا الميثاق في المستقبل القريب من جديد بغية إغناء مضامينه ليساير المستجدات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية على جميع المستويات الداخلية والخارجية

تحسين معدل التنمية

لقد أشرتم السيد الوزير في بعض التقارير المصاحبة لمشروع قانون المالية الحالي (التقرير الاقتصادي والمالي) الى أن تحسين معدل التنمية ببلادنا يبقى رهينا بتعزيز وتفعيل دور الجهات، إلا أن ما يلفت الإنتباه هو أن الجهة – التي تشكل أساس اللامركزية – تعرف صعوبات كثيرة في ممارسة إختصاصاتها، ولم تحقق بعد الآمال التي كانت وما تزال معقودة عليها. ولهذا فإننا نتساءل عن الأسباب الحقيقية الكاملة وراء عدم تفعيل دور هذه الهيئة التي إعتبرها صاحب الجلالة نصره الله في إحدى خطبه : " خيارا إستراتيجيا وليس مجرد بناء إداري، وننظر إليها على أنها صرح ديمقراطي أساسي لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية" إنتهى كلام صاحب الجلالة.

كما نتساءل أيضا هل تم منح الجهة الوسائل المادية والبشرية الكافية لتجسيد مهامها على ارض الواقع؟ كما لا يفوتنا التساؤل حول مدى تحقيق المراكز الجهوية للاستثمار الأهداف المسطرة لها، وهل هناك تقييم لعمل هذه المراكز؟ كما نتساءل أيضا عن مدى فعالية النظام القانوني للتمويل الجهوي والبرامج الجهوية في ميدان تطوير الشأن المحلي

رفع الإعتمادات المخصصة للجماعات المحلية والجهات

إن الجماعات المحلية الأخرى، من العمالات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية، ما تزال هي الأخرى تعاني من عدة صعوبات وإكراهات أهمها قلة الإمكانات المادية والموارد البشرية المؤطرة، وعمومية الإختصاص وغموضه، وثقل الوصاية على حساب المواكبة المنشودة وتعقد مساطر الحصول على القروض، فضلا عن ضعف تكوين المنتخب، هذه الصعوبات وغيرها تجعلنا في الوقت الراهن غير قادرين على الذهاب بعيدا في ميدان اللامركزية، وفي نفس الوقت فإننا نأمل أن تتكاثف جهود الجميع، كل من موقعه، لتجاوز هذه العقبات وبالتالي تحقيق لامركزية حقيقية وفعالة، متطلعين الى رفع الإعتمادات المخصصة للجماعات المحلية والجهات.

أما بخصوص اللاتركيز الإداري فإننا لحد الساعة نلاحظ هيمنة المركزية بشكل صارخ لتبقى سلطة الإدارات الترابية ضعيفة في غالبية الأحيان.

وإذا كانت اللامركزية تعرف بعض التعثرات كما أسلفنا، فإن نظام اللاتركيز من جهته أيضا ليس بأحسن حال، وما يزيد الأمر تعقيدا هو غياب تصور واضح حول إصلاح هذا النظام الذي أضحى متجاوزا في وضعه الحالي.

مدير التحرير والنشر علي اشبان
رئيس التحرير محمد مشهوري
الترقيم الدولي ISSN 1454
الإيداع القانوني 12 – 1966 ص.ب 1317
رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة : ي .ح.ع / 008 ـ 05
الفوترة والإشهار: فاكس: 0537.76.86.67 الهاتف : 0537.72.73.50
annoncechamse@yahoo.fr
العنوان : ملتقى زنقة مولاي عبد الحفيظ وزنقة يوسف ابن تاشفين عمارة 30 الطابق الثاني المكتب رقم 5 حسان الرباط
البريد الإلكتروني http : // www . harakamp . ma/
haraka@menara . ma
harakapress@gmail.com
الهاتف التحرير: 0537.76 .86 .20 0537.76 .86 .77
فاكس: 0537.76 .63 .83
السحب مطابع الهاتف 0537.70 .65 .57
توزيع
عضو في FMEJ
2007 www.ojd.ma